### فلاحون اقتلعوا أشجار التفاح بسبب الخسائر

# مدير الزراعة: ٨١ ألف طن الإنتاج المتوقع وهو أقل بـ٣٩ ألف طن عن العام الماضي

| حمص- نبال إبراهيم

تحدث عدد من مزارعي أشجار التفاح بمحافظة حمص لـ«الوطن» عن معاناتهم حول تكبدهم خسائر فادحة بمحاصيلهم، وتكرار هذه الخسائر وملاحقتها في كل عام وتضاعفها من دون وجود أي دعم حقيقي وملائم لهذه الزراعة.

وعزا المزارعون أسباب خسائرهم إلى جملة من العوامل أهمها الارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الإنتاج من الأدوية والمبيدات الزراعية وعدم فعاليتها، إضافة إلى المحروقات واليد العاملة من جهة، وصعوبة عمليات التسويق بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، والتخزين التي أصبحت في غاية التكلفة والقسوة في ظل غياب الطاقة الكهربائية من جهة أخرى، ناهيك عن تضرر الكثير من الأشجار والمساحات المزروعة بالتفاح جراء البَرَد الذي أصاب المحافظة خلال فترة الإزهار.

وأشار بعض المزارعين إلى أنهم أقدموا على اقتلاع أشجار التفاح وتحطيبها واستبدال زراعة التفاح بصنف آخر، باعتبار أن هذه النتيجة ستكون حتمية لعدم نجاح أساليب دعم غير منصفة أو غير ملائمة للواقع، ولأن أشجار التفاح تحتاج إلى الكثير من المجهود والتكاليف المادية الباهظة ومع ذلك لا تعوض بتسويق منتجها جزءاً ولو يسيراً من التعب والتكاليف.

بدوره بين مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن تقديرات الإنتاج المتوقعة للتفاح لهذا الموسم على مستوى المحافظة تقدر بنحو ٨١ ألف طن، وإنتاج المحافظة هذا العام جيد بشكل عام إلا أنه أقل بكمية ٣٩ ألف طن من موسم العام الماضي الذي وصل إنتاج المحافظة من التفاح حينها إلى نحو ١٢٠ ألف طن، عازياً سبب انخفاض الإنتاج هذا العام للأضرار التي أصابت بعض محاصيل التفاح من مرض الجرب وغيرها نتيجة قلة خدمة الفلاحين لمحاصيلهم بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات الحشرية والزراعية.

وأكد حمدان أن محافظة حمص تحتل المرتبة الأولى على مستوى القطر بإنتاج التفاح، مبيناً أن إجمالي المساحات المزروعة بالتفاح على امتداد المحافظة تبلغ ١٠٩٠٠ هكتار، وأن إجمالي عدد أشجار التفاح تقدر بنحو ٤ ملايين و٢٧٠ ألف شجرة منها أكثر من ٣.٥ ملايين شجرة مثمرة.

وأشار حمدان إلى أن زراعة التفاحيات تتركز في منطقة تلكلخ والمركز الغربي وتلدو والقصير وبنسب قليلة في مناطق أخرى، وتتنوع أصناف التفاحيات المنتجة ما بين صنفي ستاركن وغولدن.

> صندوق الجفاف والكوارث: تضرر١٧ ألف دونم من أشجار التفاح بالبَرَد و٥٢١ مليون ليرة تعويضاتهم

من جانبه أشار رئيس دائرة الجفاف والكوارث الطبيعية في مديرية الزراعة أمين الحموي لـ«الوطن» إلى أن إجمالي المساحات المتضررة من أشجار التفاح بسبب البَرَد بالمحافظة بلغت نحو ١٧ ألف دونم، ووصل عدد الفلاحين المتضررين إلى ١٤٦٠ مزارعاً في ٨ قرى هي رباح وأوتان وطريز والجويخات وعيون الوادي وبحور والمرانة وعين الفوار بريف حمص الغربي.

وبيّن الحموي أن إجمالي قيمة تعويضات أضرار التفاح بلغت نحو ٥٢١ مليون ليرة، لافتاً إلى أن الأضرار التي سببتها الحرائق والتي أدت إلى تضرر التفاح بشكل كبير غير مشمولة بتعويضات الكوارث الطبيعية.

من جهته أوضح مدير صناعة حمص بسام السعيد لـ«الوطن» أن المديرية تقوم بالتواصل بشكل مستمر مع شركة محروقات حمص من أجل تزويد منشآت التخزين والتبريد بكامل احتياجاتها الشهرية من مادة المازوت بسعر ٨ آلاف ليرة سورية، بهدف المحافظة على مواصلة عملهم وتخفيض تكلفة تخزين صناديق التفاح على الفلاحين، ما ينعكس إيجاباً بتخفيض مستلزمات الإنتاج وتخزينه وبالتالي انخفاض سعر المنتج على المستهلك في الأسواق المحلية.

وبيّن أن المديرية تقوم أيضاً بالتواصل مع شركة كهرباء حمص للحظ المناطق التي توجد فيها برادات ببرنامج تقنين كهربائي مخفف لتأمين استمرارية أكبر قدر ممكن للتيار الكهربائي لتلك المنشآت، لافتاً إلى أن برنامج التقنين المطبق حالياً في أماكن وجود تلك البرادات زهاء ساعتين وصل مقابل ٤ ساعات قطع فقط، وذلك بهدف عدم تعرض التفاح المخزن للتلف والحفاظ على نوعيته بشكل جيد خلال عملية تسويقه.

وأضاف السعيد: يتم العمل على مساعدة مزارعي التفاح على تسويق إنتاجهم الفائض عن حاجة السوق، عن طريق استجرار الفائض منه إلى منشآت الصناعات الغذائية ولاسيما صناعة الخل ومكثفات العصائر، وذلك من خلال عمليات الربط بين المزارع والصناعي.

### آبار مياه السويداء تحتاج إلى غواطس جديدة ومجموعات توليد متنقلة

# مدير المياه: استقرار الوضع المائي لمدينة السويداء بنسبة ٧٠ بالمئة تقريباً

| السويداء – عبير صيموعة

أكد التقرير المقدم من مؤسسة المياه في السويداء إلى المحافظة والذي أحيل إلى وزارة الموارد المائية الواقع المائي المأزوم الذي تعيشه المحافظة التي تعتمد على مياه الآبار كمصدر رئيسي لمياه الشرب بعد توقف محطتي الضخ في المزيريب والحراك منذ بداية الأحداث وخروج السدود المستقرة لمياه الشرب خارج نطاق الاستثمار.

وأشار التقرير إلى وجود ٣٢٥ بئراً تتبع للمؤسسة منها ١٩٣ بئراً في الخدمة حالياً و٥٤ بئراً بحاجة إلى استبدال المضخات الغاطسة مع وجود ٣٩ بئراً جافاً ليضاف إليها وجود ٣٩ بئراً بحاجة للتجهيز الكامل ورغم ما تقوم به المؤسسة من أعمال إصلاح للغواطس وصيانتها لإعادة الآبار المتعطلة عن العمل إلا أن العمر الخدمي لتلك الغواطس حال دون الاستفادة من أعمال الصيانة تلك والتسبب بإعادة تعطلها بعد أيام أو شهور قليلة على إصلاحها الأمر الذي يؤكد بالمطلق ضرورة استقدام غواطس جديدة واتلاف وتنسيق المتهالك منها حيث تجاوزت اعمار بعضها الخمسي ١٠ إلى ١٥ سنة.

كما تضاف إلى قضية الغواطس والمحركات قضية أعطال مجموعات التوليد المشغلة لكثير من الآبار من جراء ساعات العمل الطويلة الناتجة عن انخفاض ساعات التغذية الكهربائية من ٢٤ ساعة إلى أقل من ٦ ساعات رغم سعي المؤسسة إلى تحييد كثير من تجمعات الآبار عن ساعات القطع الكهربائي وربطها بتيار كهربائي معفى من التقنين إلا أن عدم استقرار التيار الكهربائي المتمثل في انخفاض الجهد الكهربائي المطلوبة ليبقى عدم استقرار الجهد الكهربائي أو انخفاضه والقطع الترددي عائقاً أمام الاستثمار الأمثل لهذه الآبار، علماً أن خط التغذية الكهربائية محيد عن التقنين.

كما جرى إدخال ٣ آبار في مشروعي الدياثة والرشيدة في الاستثمار مع حاجة المؤسسة إلى إدخال بئرين إضافيتين لزيادة الاستقرار في المنطقة، علماً أنه توجد ٦ آبار في المشروعين المذكورين بحاجة لعمليات اصطياد وإصلاح الكساء وسيتم هذا تباعاً عند توفر الإمكانات اللازمة.

وأكد الحاجة الماسة لمجموعتي توليد في مشروع الدياثة نظراً لاعتماد المشروع على خط تغذية كهربائية غير محيّد عن التقنين.

ولفت الشريطي إلى وجود ٥ قرى في المنطقة الشمالية العاملة وأدى إلى ازدياد أعطالها وبالتالي خروجها عن الخدمة وخسارة في كميات المياه المنتجة.

بدوره مدير مؤسسة مياه السويداء وائل الشريطي أكد لـ«الوطن» قيام المؤسسة بالعديد من الإجراءات والخطوات خلال الأشهر الأربعة الماضية التي من شأنها تحقيق الأمن المائي قدر الإمكان وتجاوز أزمة المياه التي عانت منها جميع المدن والبلدات والقرى على ساحة المحافظة أولها إدخال ٥ آبار في الاستثمار في مشروع آبار خازمة لتعويض ما أمكن نتيجة خروج سد جبل العرب عن الخدمة وذلك بعد توفر المضخات المطلوبة ليبقى عدم استقرار الجهد الكهربائي أو انخفاضه والقطع الترددي في بعض الأيام إلى ٤٥ حالة قطع انعكس سلباً على التجهيزات الكهربائية حالياً بحاجة لاستبدال مجموعات الضخ الغاطسة وسيتم تأمين المطلوب خلال أسبوع.

وأكد استقرار الوضع المائي في المدينة حالياً بنسبة ٧٠ بالمئة تقريباً بعد إدخال عدة آبار في الخدمة حيث وصل عدد الآبار المستثمرة إلى ٣٧ بئراً على حين تحتاج ٧ آبار أخرى مغذية للمدينة لاستبدال المضخات الغاطسة لإدخالها في الاستثمار وسيتم تأمين المطلوب في الأيام القليلة القادمة، كما تم وضع بئر خربا في الاستثمار ويتم حالياً العمل على إنجاز المراحل الأخيرة لتشغيل المحطة الرئيسية في خربا لتأمين المياه لقريتي الكفر وحبران إضافة إلى تشغيل محطة صحارى في مدينة شهبا ومحطة مجادل بالطاقة الشمسية بدعم من المنظمات الدولية.

كما جرى رفد مواقع عديدة للمؤسسة بخطوط تغذية كهربائية محيدة عن التقنين وهي (حزم- ذكير- عمرة- المتونة- شقا- الصورة الصغيرة- تعارة- سهوة بلاطة- الكوم- رساس- القلعة في مدينة السويداء وبئر السويداء ١٨) وجار العمل على تحييد موقع المؤسسة في المقوس خلال الأسبوع القادم، أما مشروعات (قنوات- عرى- المجيمر) فهي قيد التعاقد حالياً.

وأشار الشريطي إلى الحاجة إلى ٥ مجموعات توليد متنقلة استطاعة «٣٥٠ ك. ف. أ» لسد العجز في المواقع التي تعاني من عدم استقرار التيار الكهربائي إضافة إلى حاجة ٥ مجموعات توليد ذات استطاعة من ٨٠ إلى ٢٠٠ ك. ف. أ لسد العجز الحاصل في محطات الرفع المتعددة في مشروعات (الدياثة- رشيدة- خازمة- خربا) وذلك لعدم استقرار التيار الكهربائي وعدم وجود مجموعات توليد، لافتاً إلى أنه جرت إضافة اعتمادات مالية بحدود ٦ مليارات للمؤسسة لزوم أعمال الصيانة وسداد ديون قديمة.

### ٣٠ بالمئة الإنفاق المالي حتى الآن في المحافظة

# محافظ القنيطرة: معاناة باختيار اللجان وعدم رضا عن نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية

### مديرون: بسبب الغلاء والروتين وتأخر الموافقات

| القنيطرة - خالد خالد

طالب محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران بضرورة توخي الدقة في دراسة فروقات الأسعار وتبرير مدة تأخير المتعهدين في إنجاز المشاريع والتأكيد على الاستلام الدقيق والسليم للمشاريع الاستثمارية والخدمية.

وخلال الاجتماع الموسع مع لجان (الاستلام المؤقت _ النهائي _ تبرير المدة _ فروقات الأسعار) بهدف متابعة وتحسين واقع عمل اللجان المشكلة لتنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية في المحافظة أكد أن المحاسبة بدأت وأنه لن يتم التهاون مع المقصرين.

واعتبر أن هذا الاجتماع بداية جديدة لعمل جديد وصحوة جديدة، وعلى الجميع العمل ضمن فريق عمل واحد لتحسين عمل اللجان من أجل الحفاظ على المال العام وتحقيق الجودة في التنفيذ ورفع وتيرة العمل والسرعة بالإنجاز ووضعها في خدمة المواطنين.

وأشار جمران إلى إشكالية اختيار اللجان ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وقصور الدراسات المعدة من الجهة الدارسة، وهذا الضعف يؤدي إلى خلل في حساب كميات بنود الأعمال وظهور الكثير من العوائق في التنفيذ، والمعالجة تتطلب الكثير من الوقت والزمن، مشدداً على أهمية إجراء الاختبارات والتأكد من دفتر المساحة والورشة ووثيقة زيارة الموقع وقبول المتعهدين بالشروط الفنية.

ووجه محافظ القنيطرة المعنيين بالمتابعة الميدانية وبيان واقع المشاريع وتنفيذها بشكل تفصيلي ومتابعة عمل اللجان من خلال شخوص لجان الاستلام المؤقت والنهائي للمشاريع وبمهمات رسمية، كما وجه مدير الشؤون القانونية بالأمانة العامة بإعداد عرض لعمل ومهام اللجان كافة على أن يعقبه اجتماع آخر لأجهزة الإشراف والدراسات الفنية للمشاريع.

وكان جمران في اجتماع تتبع تنفيذ المشاريع قد أبدى عدم رضاه عن نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية والإنجاز والإنفاق المادي، حيث برر مديرو الأجهزة المحلية بالقنيطرة تأخر تنفيذ المشاريع وتدني نسب الإنفاق المالي بسبب غلاء الأسعار وعدم تقدم عارضين والروتين والمراسلات والموافقات والتي تأخذ وقتاً طويلاً، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قبول المتعهد بالعمل بسبب تغير الأسعار، وبالتالي إعلان مناقصة جديدة وتتكرر الحكاية.

وطالبوا بموافقة الحكومة على رفع سقف الشراء بموافقة المحافظين لـ٥٠ مليوناً بدلاً من ١٠ وللوزراء لسقف ١٠٠ مليون بدلاً من ٢٠ بسبب تبدل الأسعار وارتفاع المواد بشكل يومي.

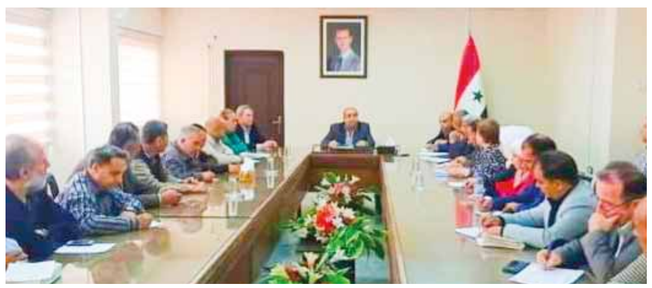

وبرر عضو المجلس المؤقت لنقابة مقاولي القنيطرة ثائر حسن عزوف المقاولين عن التقدم للمشاريع الحكومية بعدم استقرار السوق المحلية وأسعار المازوت ومواد البناء وارتفاع أجور اليد العاملة بشكل جنوني وتسرب أصحاب المهن والحرف، منوهاً بأن المقاول يطلب ضمناً للمشاريع بنسب تصل لنحو ٧٠- ٨٠ بالمئة وأحياناً بنسبة ١٠٠ بالمئة وذلك بسبب انخفاض كشوف تلك المشاريع والتي تم وضع الكشوف التقديرية لها منذ بداية العام، ضارباً مثالاً على ذلك أن إحدى الجهات العامة أعلنت عن تركيب منظومة طاقة شمسية بقيمة ٢٠٠ مليون ولم يتقدم أحد، علما أن التكلفة الفعلية تتجاوز الـ٥٠٠ مليون.

ولفت حسن إلى الضرائب الكبيرة من الجهات المعنية والتقنين الكهربائي وانقطاع الكهرباء وعدم إمكانية استمرار الورشات الحرفية المهنية بعملها وعدم القدرة على تأمين مادة المازوت لزوم تشغيل المولدات؟

يذكر أخيراً أن نسبة الأنفاق المالي الحالي للمشاريع الاستثمارية بالقنيطرة تتراوح بين ٣٠ - ٣٢ بالمئة، والموازنة الاستثمارية لمحافظة القنيطرة ١٠ مليارات ليرة، وفي حال عدم إنفاق المبالغ المتبقية والبالغة نحو ٧ مليارات خلال شهرين، فإن تلك المبالغ ستعود إلى خزينة الدولة وبالتالي حرمان أبناء القنيطرة من تلك المشاريع الخدمية.